

سجل موجز
للخطة الإقليمية المتوسطة الأجل 2010 إلى 2012.

إصلاح وتحسين
نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا

مشروع

أيار/مايو 2010

جدول المحتويات

الصفحة

1	مقدمة	1 -
1	دور التسجيل المدني في أفريقيا	2 -
4	دور الإحصاءات الحيوية في النظم الإحصائية القومية	3 -
5	نتائج زيارة التقييم الميدانية التي شملت خمسة بلدان افريقية، الواقع على الأرض	4 -
5	1-4 التسجيل المدني	
7	2-4 الإحصاءات الحيوية	
8	المشاكل والتحديات والفرص	5 -
8	1-5 المشاكل والتحديات	
12	2-5 الفرص وعوامل التيسير	
12	الخطة المتوسطة الأجل 2010 - 2012	6 -
12	1-6 الغاية	
12	2-6 الأهداف	
13	3-6 الاستراتيجيات	
13	4-6 الإطار المؤسسي	
14	الأنشطة المخططة 2010-2012	7 -
15	الرصد والتقييم	8 -
15	الاحتياجات من الموارد للفترة 2010 - 2012.	9 -

تمهيد

كانت كل دولة عضو في منطقة أفريقيا تشارك أو تبحث على مدى العقود الخمسة أو الستة الماضية عن نظام إحصائي ديمغرافي وصحي يتسم بالاستمرارية والاستدامة بيد أن كثافة وحجم الجهود التي بذلتها والانجازات التي حققتها تتفاوت من بلد لآخر. وطبقا لتوصيات الأمم المتحدة فإن مصدر البيانات التقليدي لتوليد الإحصاءات الحيوية المستمرة والكاملة وعلى أساس دائم هو نظام التسجيل المدني. فالإحصاءات الحيوية المستمدة من نظام التسجيل المدني توفر معلومات ديمانيكية للسكان ومؤشرات صحية أساسية تشمل تصنيفات الوفيات للبلد ككل ولقطاعاته الفرعية. وفي المقابل تمثل هذه البيانات التي تقدمها البلدان مصدراً رئيسي للاستهلاك الإقليمي والدولي للبيانات الإحصائية والمعلومات. وفي الواقع فإن الغرض والخدمات التي يوفرها نظام التسجيل المدني تتجاوز الحدود الإحصائية حيث تكون تسجيلات المواليد والوفيات ووفيات الأجنة وسجلات الزواج والطلاق والإعلانات التكميلية هي المصادر الرسمية لإثبات وقوع الأحداث ولخصائص الأشخاص المعنيين. وبالتالي تعتمد مختلف الخدمات الفردية والعامّة والإدارات القضائية والعامّة بما في ذلك قطاعا التعليم والصحة وعمليات تحقيق اللامركزية والتحول الديمقراطي على توفر هذه السجلات الرسمية.

كانت المبادرات والجهود السابقة المبذولة لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية تهيمن عليها في غالبية البلدان الأفريقية ممارسات تقوم على مشروع معزول أو ممارسات مخصصة تميل إلى المؤسسية دون أن تكون لها صلة بالأطر الإنمائية الوطنية أو القضايا المتعلقة بالسياسة. وعلاوة على ذلك لم تكن هناك في معظم الحالات خطط وطنية موضوعة بطريقة ملائمة سواء كانت متوسطة أو طويلة الأجل مما خلق فجوة كبيرة بين تحديد الأهداف وإنشاء أداة قياسية وإدارية منتظمة لتقييم أوجه النجاح والفشل. وعلى نحو مماثل لم تكن التدخلات السابقة من جانب الشركاء الإقليميين والدوليين تسترشد بخطط إقليمية موضوعة بطريقة منظمة مما ساهم في عدم تنسيق استخدام الموارد وتشتيتها والحد من أثرها على مجمل نتائج التدخلات. وقد أدت هذه العوامل وغيرها إلى ضرورة وضع إطار إقليمي شامل يوجه عمليات الإصلاح والتحسين المنظمة من أجل إحراز تقدم مستدام.

لقد وضعت هذه الخطة الإقليمية المتوسطة الأجل لمعالجة الجوانب التي تحتاج لاتخاذ تدابير إصلاحية حاسمة بحيث تحدث أثرا على نطاق الدول الأعضاء. لقد كانت خطة إصلاح وتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا نتيجة لتوصية صادرة من حلقة العمل الإقليمية المتعلقة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية التي انعقدت في دار السلام ببنزانيا في حزيران/ يونيو 2009. ومن المتوقع أن تخدم الخطة كأداة إرشادية للبلدان والمنظمات الإقليمية والدولية في إدارة التدخلات ورصد الانجازات المحققة في نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا في السنوات الثلاث القادمة 2010م - 2012. وقد قام بإعداد الخطة السيد جينين بيزون وهو استشاري باللجنة الاقتصادية لأفريقيا تحت إشراف الدكتور ديمتري سانغ الموظف المسؤول للمركز الأفريقي للإحصاءات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

بذلت جهود متعددة في السنوات السابقة لتحسين اكمال وشمول نظم التسجيل المدني¹ والإحصاءات الحيوية² في أفريقيا. ومع ذلك فإن الانجازات والتقدم المحرز كان محبطاً للغاية نظراً لان اكمال وشمول تسجيل الأحداث الحيوية³ مثل المواليد والوفيات والزواج والطلاق في الغالبية من الدول الأعضاء كان يقل عن نسبة 40%. ولكي يوفر التسجيل المدني الخدمات القانونية والإدارية والإحصائية المطلوبة يتعين أن يصل مستوى الاكمال والشمول إلى نسبة 90% على الأقل. ومع ان أسباب هذه النتائج المحبطة والمتأخرة قد تتفاوت فإن هناك عيباً مشتركاً وحيداً تمت ملاحظته في جميع المبادرات السابقة وهو عدم وجود خطة إقليمية أو وطنية شاملة. وكانت معظم المبادرات السابقة قد صممت على نطاق مشروع معزول أو دراسة حالة قطرية دون اعتبار للسياق الكامل والإقليمي للأغراض والوظائف فضلاً عن المشاكل والتحديات التي تواجه نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في المنطقة.

وفضلاً عن ذلك فإن عدم مشاركة المنظمات الإقليمية بصورة فعالة وعدم تنسيق الدعم الدولي مع نهج المشاريع السريعة التحضير قد ساهم في ضعف التقدم كما أدى عدم تنسيق الجهود للعاملين الرئيسيين وهما السلطات الوطنية للتسجيل المدني ومكاتب الإحصاء الوطنية إلى بروز معظم المشاكل القائمة في البلدان. وبخلاف العديد من التدخلات الأخرى لتوليد المعلومات يحتاج التسجيل المدني إلى التدخلات بتصور طويل الأجل وتحديد نتائج مستهدفة ومخططة بطريقة جيدة تصلح لعدة أجيال قادمة ولقد أدت هذه العيوب وغيرها في التدخلات السابقة إلى ببطء الاستجابة من جانب الحكومات الوطنية لتملك وقيادة العملية وأضعفت القدرات الوطنية لإدارة وتشغيل النظم.

بدأ تنفيذ هذه الخطط الوطنية المتوسطة الأجل بعد صدور توصيات حلقة العمل الإقليمية المتعلقة بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية التي انعقدت في حزيران يونيو 2009م بدار السلام ببنزانيا وتم دعم إعداد الخطة المتوسطة الأجل بزيارة ميدانية لتقصي الحقائق التي جمعت من بعثات تقييم ميدانية زارت خمسة بلدان افريقية وتتعلق الخطة المتوسطة الأجل بالسنوات الثالث 2010-2012.

2 - دور التسجيل المدني في أفريقيا

يمثل التسجيل المدني نظام معلومات متكامل يوفر بيانات قانونية وإدارية وإحصائية أساسية تفيد الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والمؤسسات المحلية والمنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية المشاركة في مختلف مساعي التنمية البشرية الاقتصادية والاجتماعية. وقد قامت كل الدول في العالم سواء كانت متقدمة النمو أو نامية بوضع مثل هذا النظام أو أنها تعمل لوضع نظام يشكل جزءاً لا يتجزأ من

¹ التسجيل المدني هو التسجيل الإلزامي المستمر والدائم والشامل لوقوع ومميزات الأحداث الحيوية ذات الصلة بالسكان على النحو المنصوص عليه في المرسوم أو اللائحة وفقاً للشروط القانونية في كل بلد.

² يعرف نظام الإحصاءات الحيوية طبقاً للأمم المتحدة بالعملية الكاملة (أ) لجمع معلومات عن طريق التسجيل المدني أو الإحصاء عن وتيرة حدوث وقائع حيوية محددة والمميزات ذات الصلة بهذه الوقائع نفسها أو بالشخص أو الأشخاص المعنيين (ب) تجميع وتجهيز وتحليل وتقييم وعرض ونشر هذه البيانات في شكل إحصائية.

³ طبقاً للأمم المتحدة فإن القائمة الكلية للأحداث الحيوية تشمل المواليد الأحياء وحالات التبني والاعتراف والوفيات ووفيات الأجنة والزواج والطلاق والانفصال وإلغاء الزواج

برامجها الإنمائية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية. وهناك بلدان في أفريقيا تملك تاريخاً يزيد على مائة عام من التسجيل المدني ولكن في معظم هذه السنين كان النظام مصمماً لخدمة مصالح المستعمرين. وفي بعض الحالات كان التسجيل المدني يستخدم كأداة لتقييد حركة المواطنين ، وكمصدر للمعلومات لإدارة الشعوب في ظل الأحكام الاستعمارية.

والتسجيل المدني هو الأساس لوضع نظام حديث للإدارة العامة للبلاد فهو نظام يوفر تدفق المعلومات المتعلقة بالأفراد والجماعات على أساس مستمر ودائم في كافة أنحاء البلاد. والمستفيدون الرئيسيون هم المواطنون وجميع الآليات الحكومية بما فيها النظام القضائي وأجهزة حقوق الإنسان ودوائر الإدارة العامة و دوائر الصحة والتعليم والنظام الإحصائي القومي. فسجلات المواليد والوفيات والزواج والطلاق هي مصادر لوثائق لإثبات القانونية للأفراد لتأكيد وقوع الأحداث وتحديد التواريخ والأماكن بدقة وما يتصل بها من ظروف قد تكون حاسمة في توفير الخدمات الإدارية والقانونية للحكومة. وفي حالة عدم وجود هذه الإثباتات تكون حقوق وحصانات الأشخاص المكرسة في الدساتير والصكوك الدولية عرضة للانتهاك مما يوجد الثغرات لإساءة المعاملة والاستغلال ولاسيما بحق الفئات الاجتماعية الضعيفة والأطفال والمرأة.

سوف تساعد نفس السجلات المدونة مرة في حياة الإنسان، الإدارة الحكومية في وضع نظم شاملة لتحديد الهوية والتعريف مما يسهل التعامل بين الأفراد وبين مؤسسات تقديم الخدمات بما في ذلك تحديد أرقام فريدة للهوية والمواطنة وإصدار الجوازات والاحتفاظ بسجلات الاقتراع وإدارة عمليات التصويت فضلاً عن عمليات حفظ الأمن القومي وتزويد قسم المخبرات ببيانات أساسية. ومرة أخرى تكون تسجيلات المواليد والوفيات المدونة بشكل جيد في حياة الفرد مصدراً للمعلومات تساعد قطاعي الصحة والتعليم في معالجة الاختناقات المتعلقة بتنفيذ وتنظيم جهود الرصد والمحافظة على القابلية للمساءلة على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي. ويعتمد تنفيذ برامج الصحة العامة للأمهات والأطفال في مجال الرعاية اللاحقة للولادة في غالبية البلدان الأفريقية التي توجد فيها هياكل ريفية غير متطورة على توفر بيانات المواليد والوفيات بدرجة كبيرة.

تعتبر سجلات الزواج والطلاق والأعمال التكميلية الأخرى بما في ذلك وفيات الأجنة وحالات الانفصال القانوني والتبني والاعتراف وإلغاء الزواج أدلة إثبات أساسية ورسمية تستخدم في الإجراءات القضائية ومختلف المعاملات الإدارية وفي تقديم معلومات إحصائية دائمة. كما تستخدم الإحصاءات نفسها من جانب الأجهزة الإحصائية في تجميع وتحليل مختلف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحالات الزواج والطلاق والمتغيرات التكميلية الأخرى التي يتم نشرها على أساس دائم ومستمر في البلاد وللأجهزة الإدارية المختلفة.

وفي غالبية البلدان الأفريقية وبقية بلدان العالم النامي تكون إحصاءات المواليد والوفيات ناقصة بسبب عدم اكتمال نظم التسجيل المدني. ولسد هذه الفجوة لجأت هذه البلدان في العقود الأربعة الماضية إلى استخدام التعدادات والمسوح بالعينة على أساس مؤقت للحصول على تقديرات بشأن الخصوبة والوفيات بطرق غير مباشرة وبأثر رجعي ومن بيانات معيبة وغير دقيقة. كما تستخدم سجلات الخدمات الصحية أيضاً كمصادر رئيسية للبيانات للحصول على بيانات متسلسلة زمنياً تستند إلى المؤسسات في تقدير معدلات الخصوبة والوفيات مع كل جوانب قصورها من حيث الشمول والاكتمال ضمن السياق الأفريقي.

وماعدا حفنة من البلدان تدعى أن لها نظاماً مكتملاً نسبياً للمواليد والوفيات فإن غالبية البلدان الأفريقية بعيدة تماماً عن مستوى الاكتمال الموصى به دولياً وهو 90 في المائة. ولذلك تمت التوصية بالنظام الأفريقي للإحصاءات الحيوية من قبل الاجتماع الثاني للجنة الإحصائية لأفريقيا⁴ من أجل تطويره وتعزيزه في الدول الأعضاء ورفعته للمستوى الذي يلبي طلبات أفريقيا المعاصرة.

3- دور الإحصاءات الحيوية في النظم الإحصائية القومية (Nsss)

المصدر التقليدي لجمع الإحصاءات الحيوية هو سجلات الأحداث الحاسمة المدونة في نظم التسجيل المدني. إلا أنه في الحالات التي يكون فيها التسجيل المدني ناقصاً أو معيباً تلجأ البلدان إلى مصدر غير التسجيل المدني كالتعدادات والمسوح بالعينة أو السجلات القائمة على المرفق. ومع ذلك فإن المصادر المؤقتة للبيانات لا توفر سوى تقديرات على أساس مخصص فقط ولا تتوفر فيها بيانات مصنفة أو تقديرات للمجالات الصغيرة التي ربما تكون الحاجة لها ماسة من أجل التخطيط وقياس نجاح البرامج الإنمائية على صعيد الوطني أو الشبه وطني.

ونظراً لعدم وجود التسجيل المدني الكامل لم يكن في مقدور معظم البلدان في أفريقيا تقديم بيانات مستكملة عن السكان أو تقديم معلومات لسلسلات زمنية تتيح قياس ورصد معظم المؤشرات الإنمائية التي تؤثر في نظمها الإحصائية القومية بدرجة كبيرة. الإحصاءات الحيوية المأخوذة من نظم التسجيل المدني والتي يتم استكمالها للتعدادات هي مصادر البيانات التقليدية لقياس معدلات الخصوبة والوفيات بشكل دائم ومستمر. ويعتمد تقديم التقديرات والإسقاطات السكانية الحالية على توفر نظام تسجيل مدني شامل وكامل. سجلات المواليد والوفيات هي مصادر البيانات التقليدية لاستنباط المؤشرات الصحية الرئيسية بما في ذلك معدلات وفيات الرضع والأطفال والراشدين ووفيات الأمهات فضلاً عن الإحصاءات المتعلقة بأسباب الوفاة.

والتسجيل المدني هو مصدر البيانات التقليدي لقياس ورصد معظم مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. فعندما تكون الإحصاءات الحيوية مكتملة يصبح من السهل توفر مدخلات البيانات لقياس مؤشرات تحقيق التعليم الاجتماعي للجميع وخفض وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات وخفض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز وأمراض الملاريا وغيرها وذلك على أساس مستمر وفترات متفاوتة من الوقت. ومع ذلك فإن معظم البلدان الأفريقية بعيدة للغاية عن توفير هذه البيانات مما جعلها في موقف لا يتيح لها تتبع الانجازات أو رصد التقدم المحرز في تحقيق مقاصد الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني أو شبه الوطني.

والتسجيل المدني هو مصدر البيانات الإدارية الوحيد الذي يتيح توفير معلومات إحصائية أساسية عن السكان في المستويات الإدارية الدنيا للحكومات والإدارات الوطنية. فالإحصاءات على المستوى المحلي وحجم وتوزيع السكان المستكمل بشكل خاص وعلى أساس سنوي والمؤشرات الديمغرافية والصحية الأساسية هي المتطلبات الرئيسية التي تحتاج لها الإدارة المحلية في إعداد خططها وبرامجها المالية العامة. توفر التعدادات السكانية حجم السكان لسنة التعداد، وعادة ما يتم نشر النتائج بعد سنتين أو ثلاث سنوات

⁴ قرار اجتماع الثاني للجنة الإحصائية لأفريقية

من تاريخ التعداد ومن شأن هذه الأرقام أن تكون مفيدة للسلطات المحلية إذا أضيفت لها معلومات السكان الديمانيكية المأخوذة من نظام التسجيل المدني، وبالتالي تواجه البلدان تحدياً في عملية تنفيذ برامج اللامركزية يتمثل في عجز النظم الإحصائية القومية عن توفير الإحصاءات الصحية والديمغرافية الأساسية التي تظهر قيمتها لدى التخطيط المحلي والإدارات المحلية.

واجهت التعدادات السكانية في البلدان الأفريقية في السنوات الأخيرة تحديات بشأن توقيتها ودقتها في المستويات الدنيا فضلاً عن شمولها وإمكانية مقارنتها مع التعدادات والتغيرات والإسقاطات السابقة. فمعظم المكاتب الإحصائية الوطنية متعطلة بسبب انعدام البيانات الإحصائية الحيوية المأمونة لبيان مقارنات السلسلات الزمنية لأرقام التعداد والشمول واكتمال عمليات التعداد.

4- نتائج زيارة التقييم الميدانية التي شملت خمسة بلدان أفريقية، الواقع على الأرض

استند إعداد هذه الخطة المتوسطة الأجل على معلومات جمعت من بعثات تقييم ميدانية أوفدت إلى خمسة بلدان أفريقية تشهد مستويات مختلفة لتطوير التسجيل المدني وتتراوح بين بلد لا تتوفر فيه نظم سارية التسجيل المدني وبلد توجد به نظم كاملة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. و البلدان التي شملتها الزيادة هي ، موريشيوس و جنوب أفريقيا وسيراليون والكاميرون وإثيوبيا. وفي كل واحد من هذه البلدان أجرت البعثة استعراض مكثبي وزيارة لمكاتب التسجيل المدني ومكاتب الإحصاءات الوطنية والمكاتب الحكومية الأخرى ذات الصلة كما قامت بزيارة أماكن التسجيل الحيوية الريفية والحضرية.

4-1 التسجيل المدني

(أ) **الإطار القانوني والتشريع:** باستثناء إثيوبيا يتوفر للبلدان الأربعة المتبقية قوانين سارية بشأن التسجيل المدني. إلا أن لموريشيوس وحدها قانوناً ملزماً للتسجيل المدني وفقاً لأحكام القانون. وفي جميع البلدان الأربعة التي يوجد بها نظام ساري للتسجيل المدني أي ماعدا إثيوبيا يعتبر تسجيل الطلاق معلومة تكميلية دون وجود أحكام قانونية محددة تتطلب تسجيل الطلاق كحدث مستقل.

(ب) **تغطية الأحداث الحيوية وعمليات التسجيل:** تم الاعتراف في البلدان الخمسة بالأحداث الحيوية الرئيسية أي المواليد والوفيات والزواج والطلاق وفي بعض الحالات بذلت محاولات لإدراج حالات المواليد الأموات في التسجيل المدني بتعريفات ومفاهيم مختلفة وفي موريشيوس يتم تسجيل الأحداث بشكل كامل وطبقاً للقانون في حين تتبع في البلدان الباقية نهج بدرجات نجاح متفاوتة. على سبيل المثال كانت سيراليون والكاميرون بعيدتين تماماً عن الإجراءات المعيارية والتقليدية لتسجيل الأحداث الحاسمة.

(ج) **الهيكل الأساسية والتنظيمية والإدارية:** استفادت موريشيوس من صغر حجم البلاد والتقاليد المترامية والإدارة الجيدة للتسجيل المدني فطورت الهيكل الأساسية والتنظيمية والإدارية للتسجيل المدني. وفي جنوب أفريقيا تحتل دارة التسجيل المدني مكانها الصحيح داخل وزارة الداخلية وتتمتع بمركز مشابه وترتيبات موحدة مع دوائر تحديد الهوية وإصدار الجوازات والخدمات العامة الأخرى في الوزارة نفسها. ويتبع تسجيل المواليد والوفيات والزواج والطلاق في الكاميرون لوزارة الإدارة الإقليمية و اللامركزية.

وفى سيراليون يتم تسجيل المواليد والوفيات في وزارة الصحة والمرافق الصحية . وكانت سيراليون قد فقدت جميع هياكلها في مجال التسجيل المدني أثناء الحرب الأهلية ماعدا ما كان يوجد منها في العاصمة.

(د) محتويات السجلات والشهادات: معايير الأمم المتحدة هي الأدوات الإرشادية لتحديد أدوات وأشكال سجلات وشهادات التسجيل المدني. إلا أن الحالة في البلدان الأربعة تبين ان هذه المبادئ التوجيهية لم يتم إتباعها بشكل جيد. وفى سيراليون والكاميرون بصفة خاصة تبدو محتويات السجلات المواليد الوفيات مفتقرة لبعض المبادئ الأساسية ولم توضع طبقاً لمبادئ أو توصيات الأمم المتحدة .

(هـ) تسجيل وجمع أسباب الوفاة: ومن بين البلدان الأربعة التي تتوفر فيها نظم سارية للتسجيل المدني كان لموريشيوس وحدها نظام تسجيل وتجميع منظم بشكل جيد لأسباب الوفاة. وتبذل الجهود في جنوب أفريقيا لتسجيل وتجميع أسباب الوفاة إلا أنها تحتاج لتحسين حالات كثيرة بالمقارنة مع موريشيوس أو مراجعتها طبقاً للإجراءات الموصى بها كقياس من منظمة الصحة العالمية. وكان تسجيل وتجميع أسباب الوفاة في البلدان المتبقية بعيداً تماماً عن الإجراءات والإدارات المعيارية.

(و) توفر المبادئ التشغيلية ومبادرات بناء القدرات: لم يتوفر في أي من البلدان الأربعة التي يوجد بها نظام للتسجيل المدني مبادئ توجيهية أو أدلة تشغيل شاملة. وفى حالة إثيوبيا يجري وضع دليل تشغيلي شامل للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية كنشاط تحضيرى.

(ز) التسجيل والمعالجة الحاسوبية وقواعد البيانات: تعاني مكاتب التسجيل المدني في سيراليون والكاميرون أوضاعاً سيئة في مجال جمع البيانات ومعالجتها بالحاسوب وإدارة قواعد البيانات. وتعتبر موريشيوس أكثر تقدماً منهما كما استطاعت إثيوبيا وضع برنامج حاسوبي لتسجيل البيانات لكنه لم ينفذ بعد.

(ح) التوثيق وأمن السجلات الحيوية: يمكن اعتبار موريشيوس بلداً نموذجياً لأفريقيا في توثيق إدارة السجلات. وفى جنوب أفريقيا يبذل مكتب التسجيل المدني جهوداً كبيرة من اجل تحديثه وتنظيمه أما سيراليون والكاميرون فإنهما في أسوأ وضع فيما يتصل بإدارة التوثيق المعيارى والمنظم للتسجيل المدني ونظم امن البيانات.

(ط) خدمات وحوافز التسجيل المدني: تطبق موريشيوس وجنوب أفريقيا آليات مختلفة لتقديم الحوافز التي تشجع على الإبلاغ وتسجيل الأحداث الحاسمة في حين يطلب من المخبرين في سيراليون والكاميرون دفع رسوم باهظة في بعض الحالات فضلاً عن شروط أخرى لتسجيل الأحداث الحيوية.

(ي) استخدام البيانات والعلاقة المؤسسية للخدمات العامة: تحتل موريشيوس الصدارة في استخدام المزايا المتعلقة بقيمة وأهمية سجلات التسجيل المدني وذلك بمحافظتها على اكتمال نوعية بيانات التسجيل. ووضعت جنوب أفريقيا هيكلًا موحدًا مترابطاً للتسجيل المدني في وزارة الشؤون الداخلية ومتصل بالدوائر الرئيسية. أما في سيراليون والكاميرون فإن استخدام وتبادل المعلومات محدود بسبب القصور الكبير في نظام التسجيل المدني.

(ك) **آليات الرصد والتقييم:** اتسمت آليات الرصد والتقييم المستخدمة في التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بالضعف في جميع البلدان التي شملتها بعثة التقييم الميدانية ولا تتفق مع التقنيات التي أوصت بها الأمم المتحدة.

(ل) **توفر خطط متوسطة وطويلة الأجل:** باستثناء الخطط السنوية العادية المطلوبة للميزانية من الخزنة الحكومية لم تتوفر لأي من البلدان الأربعة خطط متوسطة أو طويلة الأجل لوضع نظام للتسجيل المدني أو الإحصاءات الحيوية.

(م) **الدعم المقدم من الشركاء الإنمائيين الإقليميين والدوليين:** كان الدعم والتدخل من قبل المنظمات الإقليمية الدولية ضعيفاً بشكل عام ويفتقر للتنسيق في البلدان التي زارتها بعثة التقييم الميدانية.

(ن) **استراتيجيات الأعمال المتراكمة والتصيفية في مجال التسجيل المدني:** باستثناء موريشيوس شهدت البلدان الثلاثة التي يوجد بها نظام للتسجيل المدني مشاكل كبيرة في معالجة الأعمال المتراكمة في تسجيل المواليد والوفيات وحالات الزواج والطلاق. ومع ذلك لا يوجد لأي من البلدان برنامج مصمم بشكل جيد لمعالجة حالات التراكم في التسجيل المدني يشير إلى الاستراتيجيات والتقنيات القائمة.

2-4 الإحصاءات الحيوية

لأغراض هذه الخطة المتوسطة الأجل، تم اختيار المكونات الرئيسية للأنشطة المتعلقة بتشغيل وإدارة الإحصاءات الحيوية المأخوذة من السجل لعرض نتائج بعثات التقييم الميدانية. ويرد في ما يلي موجز قصير بنتائج كل واحد من الأنشطة المختارة لنظام الإحصاءات الحيوية.

(أ) **الإطار القانوني:** في جميع البلدان التي شملتها بعثات التقييم الميدانية باستثناء المؤشرات العامة بوصفها احد مصادر الإحصاءات، لم يرد ذكر محدد في قوانين الإحصاءات بشأن العلاقة المؤسسية بين سلطات أو مكاتب التسجيل المدني والحالة الخاصة الأخرى لجمع ونشر الإحصاءات الحيوية.

(ب) **الترتيبات التنظيمية والإدارية:** باستثناء سيراليون يوجد في جميع بلدان الأربعة المتبقية دوائر للإحصاءات الحيوية تحت إشراف مكتب الإحصاء الوطني أما في سيراليون فقد أوكلت مهمة جمع الإحصاءات الحيوية والإبلاغ عنها إلى وزارة الصحة والمرفق الصحية.

(ج) **الأدلة والمبادئ التوجيهية:** وجد أثناء التقييم الميداني ان البلدان الأربعة التي توجد بها نظم سارية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية تفقر لهذه الأدلة والمبادئ التوجيهية والتشغيلية.

(د) **نقل وتوثيق السجلات:** يقوم مكتب الإحصاءات بموريشيوس ومكتب الإحصاء بجنوب أفريقيا بنقل الإحصاءات الحيوية من مكاتبهما للتسجيل المدني عن طريق قواعد بيانات الكترونية. أما في البلدان الباقية فقد اتسم نظام نقل وتوثيق التسجيلات عموماً بالضعف الشديد.

(هـ) **إعداد ونشر التقارير:** تقوم موريشيوس بإعداد تقارير بالإحصاءات الحيوية على أساس شهري وسنوي وتعمل على نشرها على نطاق واسع كأحد الأنشطة في نظامها القومي للإحصاءات. وتعد جنوب أفريقيا تقارير سنوية للإحصاءات الحيوية أما في البلدان الثلاثة المتبقية فلا تتوفر تقارير بالإحصاءات الحيوية من نظم التسجيل المدني.

(و) **التعاون والتفاعل بين أجهزة الإحصاءات والتسجيل المدني:** باستثناء جنوب أفريقيا لم يكن في البلدان الأربعة المتبقية التي شملتها بعثات التقييم الميدانية اتفاقات أو آليات رسمية توجب التعامل والتفاعل بين أجهزة التسجيل المدني وأجهزة الإحصاءات الحيوية.

(ز) **استخدام التسجيل المدني كمصدر للإحصاءات الحيوية:** باستثناء موريشيوس لا تستخدم البلدان الأربعة المتبقية الإحصاءات الحيوية المأخوذة من نظام التسجيل المدني لقياس معدلات الخصوبة والوفيات وتقدير أحجام السكان واستكمال الإسقاطات السكانية.

(ح) **الرصد والتقييم:** لم يتم أى من البلدان الخمسة بإرساء طرق تقليدية لنظم الرصد والتقييم كجزء من إجراءات تشغيل وإدارة الإحصاءات الحيوية.

(ط) **قواعد البيانات السكانية:** لا يتوقع للبلدان التي لا يوجد بها نظم تسجيل مدني ملائمة إنشاء قاعدة بيانات ديمانية للسكان. لموريشيوس نظام كامل للتسجيل المدني ولكنها لم تقم بعد بتحويله إلى قاعدة بيانات كاملة للسكان.

5 - المشاكل والتحديات والفرص

يعد نظام التسجيل المدني وتشغيل وإدارة الإحصاءات الحيوية في أفريقيا الأقل تطوراً والأسوأ إدارة في العالم. لذا فقد عرف أكبر عدد من المواليد والوفيات غير المسجلة. وتتعدد أوجه المشاكل والتحديات التي تواجه أفريقيا في تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتتجذر في التحديات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية والمنتوعة في المنطقة. فهناك تقارير سجلت أنواع ونوعيات المشاكل والتحديات ولكنها عرضت عمقها ونطاقها بشكل محدود. وقد بذلت الجهود في إعداد هذه الخطة المتوسطة الأجل لاستعراض مختلفة الوثائق كما تمت زيارات تقييم ميدانية ساهمت في تعريف وعرض المشاكل والتحديات بطريقة منظمة وبالإضافة إلى ذلك تم أيضا استكشاف الفرص المحتملة والعوامل المساعدة. وبناءا عليه سيرد في ما يلي عرض للمشاكل والتحديات والفرص المحتملة.

5-1 المشاكل والتحديات

يتم عرض المشاكل والتحديات التي تواجه التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا ضمن فئتين رئيسيتين للمشاكل الرئيسية وغير الرئيسية. ويرد بعد ذلك تحديد للمشاكل والتحديات الرئيسية وغير الرئيسية حسب التقسيمات الجغرافية حتى يمكن بسهولة تحديد أنواع التدخلات والإجراءات الملائمة ويرد في هذا التقرير الموجز سرد قصير للمشاكل والتحديات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

تبرز معظم المشاكل والتحديات التي تواجه التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية من داخل البلدان ذاتها. إلا أن هنالك مشاكل وتحديات تنشأ على المستويين الإقليمي والدولي مما يساهم في تفاقم وتردي الوضع على الصعيد القطري.

(أ) المشاكل والتحديات الرئيسية:

انعدام أو محدودية الالتزام السياسي - لم يتم في السنوات السابقة استرعاء اهتمام القادة السياسيين ورسمي السياسات إلى قضية التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وكانت تتم معالجتها على المستويين التقني والمؤسسي بطريقة غير منسقة وبذلت جهود محدودة لعرضها ضمن نهج شامل متعدد القطاعات وبالتالي فقد كان راسمو السياسات الحكوميون غير ملمين بدرجة كبيرة بقيمة وأهمية سجلات التسجيل المدني والدور الذي تلعبه في تحسين النظم. *المشاكل التنظيمية والهيكلية* - الهياكل المتعلقة بالتسجيل المدني في غالبية البلدان الأفريقية موروثه من تراث استعماري وكانت أغراض السجلات ضيقة التعريف إتباعاً لتقاليد الممارسة الاستعمارية التي كانت تستخدمها لتحديد مستوى المسؤولية والعلاقات داخل الحكومة والجهة التي تكون مسؤولة أمامها ومستوى الاستقلال المتاح لها. لم تؤد الجهود والمبادرات السابقة لتفعيل التسجيل المدني في أفريقيا إلى تحسين الجوانب الهيكلية أو التنظيمية للتسجيل المدني نظراً لأن معظم التدخلات قد صممت بطريقة سطحية لمعالجة مشاكل تتصل بمكونات قليلة من النظم.

قوانين وإجراءات التسجيل العتيقة - لا تتخذ في غالبية البلدان الأفريقية تدابير جديدة وديناميكية لتحسين قوانين التسجيل المدني الموروثة من الأزمان الاستعمارية ولم تكن أهداف التسجيل المدني قد صيغت لتعكس الواقع الحالي أو نظم القيم بأفريقيا المعاصرة. *محدودية الخبرة والطابع المتعدد الاختصاصات للتسجيل المدني* - بالرغم من ثراء النظم بالتاريخ والتقاليد حتى في السياق الأفريقي فإن المعرفة والممارسة في مجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لم يتم اكتسابها من خلال دورات أو برامج تعليمية في المدارس أو خارج المدارس ولا توجد في أفريقية مقررات وتحتاج مشاريع نقل المعرفة والتطوير الوظيفي لخبراء في مجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. *ضعف الهياكل الأساسية للإدارة العامة* - يعتبر توفر المؤسسات والخدمات العامة على المستوى الإداري العام أول الشروط لتحقيق التنمية المستدامة ونظم التسجيل المدني الفعال من حيث التكاليف في البلاد. وبالرغم من ذلك يعتقد أن البرامج اللامركزية التي انتشرت مؤخراً في معظم البلدان الأفريقية قد بدأت تواجه التحديات الإنمائية طويلة الأجل في مجال التسجيل المدني.

انعدام المعايير الوطنية الموضوعية بشكل جيد والأدلة والمبادئ التوجيهية التشغيلية - بخلاف قوانين التسجيل المدني المكتوبة التي تصحبها بعض القواعد يصعب إيجاد معايير وطنية مكتوبة بشكل جيد أو أدلة أو مبادئ توجيهية تشغيلية لتشغيل وإدارة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في إفريقيا. *انعدام معايير وإجراءات الرصد والتقييم* - لا يوجد في معظم البلدان الأفريقية بما فيها تلك التي تحتفظ بنظم موضوعية بشكل جيد للتسجيل المدني معايير منتظمة للرصد والتقييم لقياس مدى شمول واكتمال نظام التسجيل ونطاق ونوعية الإحصاءات المستخلصة. *عدم كفاية الجهود الرامية إلى إدماج التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في النظم الإحصائية القومية* - قامت معظم المكاتب الإحصائية في السنوات الأخيرة

بإعداد واعتماد استراتيجيات وطنية لوضع إحصاءات لم تساعد في معظم الحالات في عكس دور إحصاءات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية كجزء لا يتجزأ من النظام الإحصائي القومي. الأعمال المتراكمة في مجال التسجيل المدني- يوجد أكبر عدد لحالات المواليد والوفيات غير مسجلة في العالم في أفريقيا. وبالتالي يمكن ان يشكل تخطيط الإجراءات لتسجيل الأعمال المتأخرة وتصفية الأعمال المتراكمة تحدياً لمعظم البلدان الأفريقية. عدم وجود خطط عمل وطنية شاملة- في معظم البلدان الأفريقية يعامل التسجيل المدني بوصفه إجراء عادياً ولا توجد ضرورة لوضع خطة أو إستراتيجية له. إن هناك مكاتب الإحصاءات الوطنية بالأساليب والتقنيات الديمغرافية المؤقتة- بعد إدخال الطرق غير المباشرة في الستينيات لجأت عمليات جمع وتحليل العمليات المتعلقة بإحصاءات الخصوبة والوفيات في معظم المكاتب الإحصائية الوطنية إلى إجراء التعدادات والمسوح وقد أفصي هذا الاتجاه إلى خلق الجهل وإيجاد مبادرات ومشاريع للتمهيش في مجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. عدم وضوح الرؤية والالتزام طويل الأجل- إذ تم وضع نظام التسجيل المدني بطريقة جيدة فانه سيعيش على مدى أجيال دون حاجة لتزويده بالمزيد من الموارد. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه معظم المؤسسات الوطنية الأفريقية العاملة في مجال نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في إيجاد هذا التصور الواضح والالتزام طويل الأجل.

(ب) المشاكل والتحديات غير الرئيسية أو الفرعية

تم تحديد ما يلي كمشاكل غير رئيسية لأنها مستمدة من المشاكل الرئيسية السابقة: نقص أو عدم وجود الميزانية والموارد البشرية والسوقية، وانعدام الحافز أو الحواجز الثقافية لتسجيل الأحداث من الجانب العام، وانعدام أو محدودية الحوافز لموظفي التسجيل، قلة الوعي واستخدام السجلات من قبل الموظفين الحكوميين والعموميين، وقلة استخدام الإحصاءات على المستوى الإداري الأدنى، وعدم اكتمال البيانات، ومشاكل النوعية وحسن التوقيت، وانعدام التفاعل بين أجهزة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، ووجود عوامل مثبطة لتسجيل الأحداث الحيوية، وعدم بذل الجهود الكافية لإدماج التسجيل والإحصاءات الحيوية في رصد وتقييم البرامج الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية للألفية وانعدام أو محدودية الوعي في أوساط المهنيين الصحيين.

5-1-2 المستوى الإقليمي

(أ) المشاكل والتحديات الرئيسية

عدم وجود إطار أو منهاج إقليمي للسياسات- لم تتخذ المنظمات الإقليمية مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي تدابير ملائمة تتعلق بالسياسة في السنوات السابقة يكون من شأنها تسهيل إجاز التقدّم في تحسين النظم ومعالجة المشاكل والتحديات طبقاً للمنظور الإقليمي. عدم وجود معايير ومبادئ توجيهية إقليمية أو خطة شاملة- لم تبذل محاولات جادة لجعل المعايير والمبادئ التوجيهية الإقليمية تعكس الواقع والسياق الأفريقي بحيث توجه وتحت الدول الأعضاء على تحديد أهداف وانجازات إقليمية محددة. عدم وجود مصدر أو باب منظم في الميزانية- لم تتبع المنظمات الإقليمية كاللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي العادة المعروفة لاعتماد ميزانية عادية لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية مثل ما كانت تفعل بشأن برامج ومبادرات إقليمية أخرى. محدودية الخبرات- تشهد المنظمات الإقليمية الأفريقية نقصاً في الوظائف بدرجة

كبيرة بالمقارنة إلى الاحتياجات الضخمة للدعم التقني التي تحتاجه أفريقيا. أو أنه لا يتوفر لها الخبراء الضروريون المتخصصون في نظم التسجيل المدني للإحصاءات الحيوية. عدم وجود توجيهات أو توصيات واضحة بشأن حالة أو نطاق تطبيق الطرق والتقنيات الديمغرافية المؤقتة- استناداً للمبادئ العالمية كان يتعين أن يكون في مقدور المنظمات الإقليمية وضع إستراتيجية خروج للبلدان لنقل الطرق التقليدية لتوليد إحصاءات الخصوبة والوفيات بما في ذلك أسباب الوفاة.

(ب) المشاكل والتحديات غير الرئيسية أو الفرعية:

مثل ما تم عرضه سابقاً بشأن المستوى الوطني تمثل المشاكل والتحديات الواردة ادناه مشتقات من المشاكل والتحديات الرئيسية التي تم استعراضها أعلاه بشأن المستوى الإقليمي وتشمل عدم تنسيق التدخلات، محدودية الجهود والموارد المخصصة للتجديد التقني وإنشاء قواعد معارف إقليمية، انعدام معايير وإجراءات الرصد، والتقييم عدم وجود ولاية واضحة وعدم تحديد مسؤولية وعدم وجود خطط عمل إقليمية، عدم وجود مركز اتصال أو وحدة اتصال دائمة، عدم مشاركة مؤسسات التدريب الإحصائي الإقليمي في أنشطة التدريب والدراسة والبحث في مجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

3-1-5 المستوى الدولي

(أ) المشاكل والتحديات الرئيسية

عدم وجود إطار أو منهاج دولي بشأن السياسة- بالرغم من وجود مبادئ شاملة وتوصيات ومبادئ توجيهية للأمم المتحدة في مجال نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية التي تمثل معايير عالمية فإن تدفقات الدعم الدولي للبلدان لا يتم تنسيقها إلى حد كبير مما يدعو إلى الحاجة لوضع أطر عمل عالمية بشأن السياسة. عدم وجود ولاية ومسئولية واضحة- أن المبادرات والتدخلات المختلفة التي يقوم بها مختلف العناصر إذا لم يدعمها طرق عمل واليات تنسيق موحدة على الصعيدين الدولي الإقليمي قد تؤدي إلى حالة تجعل من الصعب قياس التقدم المحرز أو تحمل المسؤولية بشأن النجاح أو الفشل.

(ب) المشاكل والتحديات غير الرئيسية أو الفرعية

مثل ما تم عرضه على الصعيدين الوطني والإقليمي أعلاه تعتبر المشاكل والتحديات الواردة أدناه مستمدة من المشاكل والتحديات التي تم وصفها أعلاه بشأن المستوى الدولي وتشمل عدم احترام المعايير الدولية للأمم المتحدة عدم وجود آليات واضحة لتدفق الموارد عدم التنسيق التدخلات عدم ملائمة المنهجيات والنهج وسوء الخدمات الاستشارية إتقال كاهل المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات التدريب بالطرق والتقنيات الديمغرافية المؤقتة.

5-2 الفرص وعوامل التيسير

حددت المذكرة التقنية التي أعدت بمناسبة الاحتفالات بيوم الإحصاء الأفريقي لعام 2009م أربعة مجالات محتملة من الفرص بالنسبة للبلدان والشركاء الإنمائيين بغرض استكشافها من أجل تحسين عملية اكتمال ونوعية نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا. وقد عرضت كما يلي:

- ازدهار الحالات في تطبيق حلول تكنولوجيا المعلومات في أفريقيا
- عمليات اللامركزية والتحول إلى الديمقراطية المستمرة حالياً في أفريقيا
- تحسين الدعم والالتزام الإقليمي والدولي
- استخدام مؤسسات التدريب الوطنية والإقليمية في تحسين القادة المعرفية لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

6- الخطة المتوسطة الأجل 2010-2012

6-1 الغاية

الغاية من الخطة المتوسطة الأجل هي إشراك الحكومات الوطنية في إنشاء إدارة عامة حديثة قابلة للمساءلة تعزز الإدارة المنتظمة للشئون والخدمات العامة وتقوم برصد الأنشطة الإنمائية التي تقوى من الشراكة والتضامن الإقليمي والدولي.

6-2 الأهداف

للهدف الأساسي من الخطة المتوسطة الأجل عنصران:

- تحسين قدرات الإدارات الحكومية الوطنية علي إدارة تسجيل الأحداث الحيوية وتقديم الخدمات
- إشراك مكاتب جميع الإحصاءات الحيوية الوطنية في اصدار ونشر تدفقات الإحصاءات الديمغرافية والصحية بغرض الاستهلاك على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وشبة الوطني.

تتمثل الأهداف الخاصة بالخطة بما يلي:

- تحسين مدى شمول واكمال التسجيل المدني في الدول الأعضاء
- بحيث ترتفع نسبته في ثلثي الدول الأعضاء التي تبلغ فيها النسبة أقل من 40% إلى 50% بنهاية فترة الخطة.
- وترتفع نسبة الشمول والاكتمال لثلثي الدول الأعضاء التي تتراوح النسبة فيها بين 40% و 60% إلى أكثر من 60% بنهاية مدة الخطة
- وترتفع نسبة الشمول والاكتمال في ثلثي الدول الأعضاء التي تتراوح فيها النسبة بين 60 و 80% إلى أكثر من 80% بنهاية مدة الخطة.

- إجراء تحسينات على صعيد توقيت ونوعية واستخدام الإحصاءات الحيوية في الدول الأعضاء

- خفض فترة إصدار التقارير السنوية للإحصاءات الحيوية إلى أقل من 6 أشهر في الدول الأعضاء التي تصدر الذي التقارير الآن بنهاية فترة الخطة.
- زيادة عدد الدول الأعضاء التي تصدر تقارير بالإحصاءات الحيوية بنسبة 50% بنهاية فترة الخطة.
- زيادة عدد البلدان التي تستخدم الإحصاءات الحيوية في تقدير حجم السكان والإسقاطات السكانية بنسبة 50% بنهاية فترة الخطة.
- زيادة عدد البلدان التي تستخدم سجلات الوفاة لتجميع إحصاءات الوفاة بنسبة 50% بنهاية فترة الخطة.

- إنشاء سجلات وقواعد بيانات موحدة للسكان.

- شروع نصف الدول الأعضاء على الأقل في إنشاء قواعد بيانات لتسجيل السكان بنهاية فترة الخطة.

3-6 الاستراتيجيات

سوف تستخدم الخطة المتوسطة الأجل الاستراتيجيات التالية في معالجة التحديات وتحقيق أهدافها:

- (أ) إجراء تقييم شامل لحالة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية للدول الأعضاء
- (ب) كفالة الملكية القطرية والقيادة القطرية.
- (ج) استكمال وتحسين منهجيات واليات وأدوات الرصد والتشغيل.
- (د) تعزيز التعامل والتكامل بين أجهزة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.
- (هـ) توحيد المبادرات والنهج.
- (و) تشجيع استخدام البيانات وآليات اختبار الجودة.
- (ز) إنشاء منتديات شراكة دولية وإقليمية وشبه إقليمية.

4-6 الإطار المؤسسي

ستقوم بإدارة الخطة المتوسطة الأجل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي بالتشاور والشراكة مع الشركاء الإنمائيين الآخرين وستتيح الخطة فرصة كافية للمنظمات الدولية للمشاركة ودعم تنفيذ الجوانب المواضيعية والأنشطة الواردة في الخطة وستتولى الحكومات الوطنية وسلطات التسجيل المدني والمكاتب الإحصائية الوطنية دوراً قيادياً في تنفيذ الخطة. وسنبذل الجهود لإشراك الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الغير الإقليمية في القيام بدور نشط بين المنظمات الإقليمية والوطنية ويتوقع ان تقوم منظمات التدريب الإحصائي الإقليمية المؤسسات الأكاديمية بدور حاسم لتحسين فائدة المعرفة وسد فجوة الخبراء في الخطة المتوسطة الأجل.

7- الأنشطة المخططة 2010 - 2012

شاركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والشركاء الإنمائيون الرئيسيون الآخرون على مدى السنتين الماضيتين في جهود إنعاشية لوضع نظم شاملة لتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في المنطقة. وقد حددت التوصيات التي أيدتها حلقة العمل الإقليمية في دار السلام مجالات التدخل الرئيسية التي يتعين أن تركز عليها البلدان الأفريقية لتفعيل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في المنطقة. وتمثل مجالات التدخل هذه الأسس المشتركة للشركاء الإنمائيين في توجيه الموارد المالية والتقنية والمادية لدعم البلدان الملتزمة بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

أهملت أفريقيا كمنطقة على مدى العقود الأربعة الماضية نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية مما أدى إلى تراكم عدد كبير من الأحداث غير المسجلة وجمود في عملية تحسين وضع الطرق والنهج اللازمة لإنتاج ونشر الإحصاءات الحيوية في معظم البلدان. وكان قطاع الإحصاء قد هجر نظام التسجيل المدني بصفة خاصة بسبب تركيزه على التدابير المؤقتة كالتعدادات ومسوح العينة التي تستخدم تقنيات غير مباشرة لتوليد الإحصاءات الحيوية. ولذلك يتعين أن تدرس مبادرات وبرامج التدخل الحالية في الدول الأعضاء آليات تساعد في تصفية الأعمال المتراكمة المتبقية في جميع جوانب تشغيل وإدارة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وكذلك الأنشطة التي يتعين تنفيذها في المستقبل.

بناءً على ذلك سوف تكون المجالات المواضيعية التالية في خطة المتوسطة الأجل هي محل التركيز للتدخلات في معالجة التحديات التي توجه البلدان الأفريقية في تحقيق الأهداف الواردة لفترة الخطة وتشمل المجالات الموضوعية الستة التي تم تحديدها:

- بناء القدرات
- تحديث وتوحيد التقنيات والنظم.
- تعزيز الممارسات الجيدة.
- تعزيز المعارف ونقاسم الممارسات الجيدة.
- تعزيز إنتاج الإحصاءات الحيوية على الصعيدين الإقليمي والوطني.
- تشجيع الدراسة والبحث.
- بناء الشراكات وافرقة دعم الأقران وتشجيع الملكية القطرية.

يمثل المجال المواضيعي الأول مجال التدخل الأساسي الذي تنتطلع إليه البلدان بشدة من المنظمات الإقليمية والدولية من أجل سد الفجوة المعرفية والتعويض عن العقود المهذرة حتى تستطيع البلدان التعجيل بإحراز التقدم في تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ويرد في إطار هذا المجال المواضيعي عدة أنشطة فعالة من حيث التكاليف وبناء القدرات بالمشاركة تشمل وضع مبادئ توجيهية إقليمية وإجراء حلقات للتدريب ووضع المناهج وتعبئة الموارد وأنشطة الدعم. ويشير المجال المواضيعي الثاني إلى خلق ديمانيكية ومصدر قوة للتنمية في تحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في البلاد. وتركز الأنشطة على استخدام المعرفة الأصلية والموارد بما في ذلك الهياكل الأساسية لكسر الحلقة المفرغة التي تدور

فيها معظم البلدان والخروج منها. وعلاوة على ذلك سيتم تبويب التدخلات التي تشكل منهاجاً مشتركاً وآليات لتوحيد مختلف العناصر المشاركة في دعم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في المنطقة.

ويدعو المجال المواضيعي الثالث إلى التدخلات التي تعزز المعرفة وتشجع التعلم وتقاسم الممارسات الجيدة بمختلف القنوات بما في ذلك الحلول التي توفرها تكنولوجيا المعلومات. ويمثل تعزيز إنتاج الإحصاءات الحيوية على الصعيدين الإقليمي والوطني المجال المواضيعي الآخر الذي يكفل تحقيق نتائج المبادرات القطرية ويخدم كأداة لرصد التقدم المحرز في وضع نظم شاملة لتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويمثل مجال الدراسة والبحث المجال المواضيعي الرئيسي الآخر الذي يستخدم منتجات نظم التسجيل المدني ويستفيد منها ولا سيما في القطاعين الصحي والديمقراطي. تلعب سجلات الأحداث الحاسمة الفردية دوراً كبيراً في تعزيز البحوث الوبائية وأنشطة الدراسة والبحوث المختلفة للسكان.

يتعلق المجال المواضيعي الأخير ببناء الشراكة وأفرقه دعم الأقران وتعزيز الملكية القطرية التي تجمع بين المشاركات القطرية الأفقية والراسية من أجل التعجيل بإحراز التقدم في تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في المنطقة. وسوف يركز على الأنشطة التي تساعد في تعزيز وتمكين البلدان من المبادرات وإدارتها وتوجيهها وتحمل المسؤولية عن الفشل واتخاذ إجراءات إصلاحية. ويرد تفصيل للأنشطة المحددة التي سيتم تنفيذها في كل واحد من المجالات المواضيعية في مصفوفة التخطيط والتنفيذ الواردة في الوثيقة الرئيسية.

8 - الرصد والتقييم

سيتم تقييم أداء وإدارة الخطة المتوسطة الأجل على أساس سنوي بدعم من آليات رصد مستمر. واللجنة الاقتصادية لأفريقيا هي الأمين الحارس للخطة يدعمها لجان تقنية واستشارية من ممثلين للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية التي الأفريقي تقوم بدورها باستعراض تقارير الأداء. سيتم إعداد تقارير الأداء بما يتفق مع أهداف ومقاصد وأنشطة اللجنة واستناداً أيضاً إلى مصفوفة الرصد والتقييم المعروضة في الوثيقة الرئيسية.

9 - الاحتياجات من الموارد في الفترة 2010 - 2012

يبلغ حجم الاحتياجات الإجمالي من الموارد المالية 2,636 مليون دولار لفترة الثلاث سنوات 2010 - 2012 (يرجى الرجوع إلى جدول موجز الميزانية أدناه) استهلكت الموارد المعتمدة لأنشطة بناء القدرات أكبر الحصص (36.6%) تليها أنشطة بناء الشراكات وأفرقه دعم الأقران وتعزيز الملكية القطرية (26.2%). سوف تستهلك السنتان الأولى والثانية حصصاً أكبر نسبياً من الموارد بالمقارنة إلى السنة الثالثة. في السنة الأولى سوف يستهلك تنظيم المؤتمر الرفيع المستوى للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني أكبر الحصص ما يزيد عن 65% من الميزانية الإجمالية للسنة. يرد تفصيل للميزانية حسب المجال المواضيعي والنشاط في الوثيقة الرئيسية.

موجز الاحتياجات من الموارد حسب المجال المواضيعي والسنة 2010 - 2012
(بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

النسبة المئوية	المجموع	السنة			المجال المواضيعي
		2012	2011	2010	
35,9	936,0	260,0	460,0	216,0	بناء القدرات
2,1	55,0	0	5,0	0,0	تحديث وتوحيد التقنيات والنهج.
14,2	370,0	175,0	195,0	0,0	تعزيز المعرفة وتقاسم الممارسات الجيدة
6,1	160,0	80,0	80,0	0,0	تعزيز إصدار إحصاءات الحيوية إقليمية ووطنية
2,9	75,0	40,0	35,0	0,0	تشجيع الدراسة والبحث
26,5	690,0	40,0	40,0	610,0	بناء الشراكات وافرقة دعم الأقران وتعزيز الملكية القطرية
12,3	320,0	120,0	120,0	80,0	تعزيز المركز الأفريقي للإحصاءات (اللجنة الاقتصادية الأفريقية)
100,0	2,606.0	715,0	985,0	906,0	المجموع
	100,0	27,4	37,8	34,8	النسبة المئوية